



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Measuring and analyzing the impact of some economic variables on the volume of domestic saving in the Iraqi economy for the period (1990-2021) using the Autoregressive Distributed Lagging (ARDL) model

Mohamed Shoaib Karmoush*

Ministry of Education, Nineveh Education Directorate

Keywords:

Savings-oil and gas revenues, inflation, national spending.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 26 Apr. 2023
Accepted 25 May. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Mohamed Shoaib Karmoush

Ministry of Education, Nineveh Education
Directorate



Abstract: This study examined the effect of each of oil and gas revenues on the one hand, inflation rate and total national expenditure on the other hand, on the volume of domestic saving in the Iraqi economy for the period 1990-2021, using the distributed slow autoregressive model. The study concluded a set of results, perhaps the most important of which is the existence of a long-term relationship Between the variables of the study and the volume of domestic saving, oil and gas revenues also have a positive effect on raising the rates of the volume of saving as it helps to increase productivity and efficiency in the local economy and thus raise the level of local savings. The purchasing power of money and this leads to a decrease in the value of savings over time, and excessive national spending has a negative impact on the volume of domestic savings in Iraq by reducing the availability of credit for private investment, increasing inflation, and eroding public confidence in the government and the economy.

قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على حجم الادخار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021) باستخدام نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)

محمد شعيب كرموش
مديرية تربية نينوى، وزارة التربية

المستخلص

تناولت هذا البحث تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة بكل من إيرادات النفط والغاز من جهة ومعدل التضخم واجمالي الانفاق الوطني من جهة أخرى على حجم الادخار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2021، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع، واستخلصت البحث مجموعة من النتائج لعل أهمها وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث وحجم الادخار المحلي، كما إن للإيرادات النفط والغاز لها تأثير إيجابي على رفع معدلات حجم الادخار حيث يساعد على زيادة الإنتاجية والكفاءة في الاقتصاد المحلي وبالتالي رفع مستوى المدخرات المحلية، أما التضخم وحجم الانفاق الوطني كان لها أثر سلبي فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ستنخفض القوة الشرائية للنقود وهذا يؤدي إلى انخفاض في قيمة المدخرات مع مرور الوقت، كما إن الانفاق الوطني المفرط تأثير سلبي على حجم المدخرات المحلية في العراق من خلال الحد من توافر الائتمان للاستثمار الخاص، وزيادة التضخم، وتآكل ثقة الجمهور في الحكومة والاقتصاد، وقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها معالجة التضخم وانشاء صناديق سيادية للاستفادة من الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الادخار، إيرادات النفط والغاز، التضخم، الانفاق الوطني.

المقدمة

يعد الادخار المحلي مؤشر اقتصادي مهم يعكس مقدار الدخل الذي لا يتم استهلاكه ويلعب دورا حاسما في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث توفر الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع والشركات الجديدة، وإن تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة على إجمالي الادخار المحلي يعد موضوع يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات والمستثمرين على حد سواء، كما إن فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية مثل وريادات النفط والغاز ومعدلات التضخم فضلا عن اجمالي الانفاق الوطني على اجمالي الادخار المحلي يمكن أن يوفر رؤى صورة واضحة حول الصحة العامة للاقتصاد ويساعد في توجيه قرارات السياسة، وبعبارة أخرى يمكن لبحث تأثير هذه المتغيرات على إجمالي الادخار المحلي أن يوفر نظرة ثاقبة للمحركات الأساسية للنمو والاستقرار الاقتصادي على سبيل المثال، إذا كان لدى بلد ما مستوى مرتفع من اجمالي الادخار المحلي فإنه سيكون في وضع افضل لتمويل الاستثمارات في البنية الأساسية، والتعليم، وغير ذلك من المجالات التي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

فزيادة الإيرادات من النفط والغاز تولد إيرادات كبيرة للبلد، والتي يمكن استخدامها بعد ذلك لزيادة مدخراتها المحلية الإجمالية، ويمكن أن تأتي هذه الإيرادات من الضرائب أو الإتاوات أو الرسوم الأخرى التي تدفعها شركات النفط والغاز للحكومة، كما يمكن لصناعة النفط والغاز أن تخلق فرص عمل في بلد ما، مما قد يزيد من إجمالي مدخراته المحلية. سيكسب الأشخاص الذين يعملون

في الصناعة المال، والذي يمكنهم بعد ذلك توفيره أو استثماره. فضلا عن ذلك يمكن للحكومة استخدام بعض الإيرادات الناتجة عن الصناعة للاستثمار في برامج التعليم والتدريب، والتي يمكن أن تساعد في خلق قوة عاملة ماهرة يمكنها العمل في صناعات أخرى أيضا.

كما يمكن أن تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي، مما قد يجعل الناس أقل ثقة بشأن مستقبلهم المالي، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الانفاق وخفض الادخار، إلى جانب انخفاض الاستثمار حيث ستكون الشركات أقل استعدادا للاستثمار في مشاريع جديدة عندما تكون تكلفة الاقتراض مرتفعة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض فرص العمل وانخفاض النمو الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على الادخار فضلا عن الآثار السلبية للإنفاق الوطني على الادخار في المدى الطويل لأنه سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يرفع من كلفة الادخار.

وبشكل عام تعد بحث تأثير المتغيرات الاقتصادية على إجمالي الادخار المحلي أمرا مهما لفهم سلوك الأفراد في مجال الادخار، وتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات، والتنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقييم الاستقرار المالي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. هدف البحث: تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على إجمالي الادخار المحلي في العراق للمدة (1990-2021) وذلك من أجل تكوين رؤية واضحة لديناميكية الاقتصاد العراقي من أجل المساعدة في توجيه السياسات التي من شأنها تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً. مشكلة البحث: إن دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على إجمالي الادخار المحلي مشكلة بحثية مهمة يمكن أن تسترشد بها القرارات السياسية وتساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار.

ثالثاً. أهمية البحث: يهتم البحث بدراسة سلوك الادخار لدى المواطن العراقي للمدة المبحوثة وما هو تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالتضخم وإيرادات النفط والغاز والانفاق الحكومي، إذ يمكن أن تساعد المدخرات المحلية على فهم سلوك الادخار، كما من خلال تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على إجمالي المدخرات المحلية، يمكننا اكتساب نظرة ثاقبة على سلوك الادخار للأسر والشركات والحكومة. ويمكن استخدام هذا الفهم لوضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز المدخرات، يمكن أن تساعد المدخرات المحلية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير حاجز ضد الصدمات والتقلبات الخارجية في الأسواق العالمية. ويمكن أن يساعد فهم العوامل التي تؤثر على المدخرات واضعي السياسات على وضع استراتيجيات لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود، كما يمكن أن تساعد المدخرات على رسم السياسات المالية العامة بما في ذلك الضرائب.

رابعاً. فرضية البحث:

❖ الفرضية الصفرية: تفترض بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات البحث وإجمالي الادخار المحلي.

❖ الفرضية البديلة: تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وإجمالي الادخار المحلي.

خامساً. حدود البحث: الحدود المكانية متمثلة بالاقتصادي العراقي، بينما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة من سنة 1990-2021.

سادساً. منهج البحث: يتكون البحث من جزئين الأول يتناول الجانب الوصفي للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في إيرادات النفط والغاز واجمالي الانفاق الوطني بكل مكوناته ومعدلات التضخم إلى جانب المتغير المعتمد في البحث المتمثل بإجمالي الادخار المحلي، والجانب الثاني التطبيقي لقياس أثر هذه المتغيرات على الادخار المحلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL)، لاستبيان العلاقة التكاملية بين متغيرات البحث في الأمد البعيد وما مدى قدرة النموذج العودة إلى التوازن، كم تم استخدام اختبار كل من Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron للتأكد من استقراره السلسلة وفي أي مرحلة تستقر فضلا عن جملة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من استقرار النموذج وخلوه من المشاكل القياسية ثم اختتمت البحث بقدرة النموذج على الأداء التنبؤي وكذلك بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً. اجمالي الادخار المحلي: هناك صعوبة كبيرة في إعطاء مفهوم موحد للادخار في ظل التعريفات المتعدد له، وهذه الصعوبة ترجع إلى التطور المجتمعي من جهة وللادخار نفسه من جهة أخرى، ومع التطور الزمني أصبح الادخار من الجوانب المهمة ومحط اهتمام للمفكرين الاقتصاديين، وبحسب إجمالي الادخار على أنه إجمالي الدخل القومي مطروحاً منه إجمالي الاستهلاك، فضلاً عن صافي التحويلات (World Bank, 2023)، كما يشير إجمالي المدخرات المحلية إلى المبلغ الإجمالي للمدخرات التي يولدها الأفراد والشركات والحكومة داخل بلد ما خلال فترة محددة، عادة ما تكون سنة. ويمثل على أنه الفرق بين الدخل القومي الإجمالي للبلاد (GNI) وإجمالي نفقات الاستهلاك بعبارة أخرى، فإن إجمالي المدخرات المحلية هو مقدار الأموال التي يوفرها بلد ما بعد حساب استهلاكه الإجمالي. ويشمل المدخرات التي حققتها الأسر والشركات والحكومة، وهو مؤشر مهم للصحة الاقتصادية للبلد وقدرته على الاستثمار في النمو المستقبلي. ترتبط المستويات المرتفعة من المدخرات المحلية الإجمالية بشكل عام بالاستقرار الاقتصادي والنمو، لأنها تسمح بزيادة الاستثمار في البنية التحتية والبحث والتطوير وغيرها من المجالات التي يمكن أن تعزز الإنتاجية والأداء الاقتصادي، كما تستخدم هذه المدخرات لتمويل الاستثمار، والتي يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي (وهيبة، 2014: 4) ولعل أهم مصادر الادخار المحلي هي مدخرات الأسرة: التي توفر المال عن طريق تقليل استهلاكها أو عن طريق الاستثمار في الأدوات المالية المختلفة مثل الودائع المصرفية والأسهم والسندات، فضلاً عن مدخرات الأعمال التي توفر الشركات المال عن طريق الاحتفاظ بجزء من أرباحها واستثمارها في مشاريع رأسمالية مثل المصانع والمعدات والبحث والتطوير والتوسع كما تعد المدخرات الأجنبية التي تتدفق من بلد لآخر تكون في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في الحافطة أو تحويلات من عمال في الخارج أحد أهم المصادر الادخار المحلي، وأخيراً المدخرات الحكومية التي توفر المال عن طريق خفض نفقاتها أو عن طريق تحقيق فائض في الميزانية، مما يعني أن إيرادات الحكومة تتجاوز نفقاتها (بلول، 2020: 171).

ثانياً. التضخم: يعرف التضخم بأنه زيادة ثابتة ومستمرة في مستوى الأسعار العام، كما عرفه الاقتصادي Laidler على أنه عملية ارتفاع مستمر للأسعار، أو على نحو مكافئ، انخفاض مستمر في قيمة المال" وأكد أيضاً على استمرار أو استمرارية التغيرات في الأسعار بعدها خاصية مميزة للتضخم، ووفق رأي الاقتصادي فريدمان هناك نوعين من التضخم، التضخم الثابت وهو الذي يتقدم بمعدل ثابت إلى حد ما وهذا النوع من الممكن أن يدرج في التوقعات وبالتالي سيكون ذو أثر أقل

نسبياً، والنوع الثاني هو التضخم المتقطع الذي يحدث بشكل نوبات ويصعب التنبؤ به بالتالي سيكون ذو تأثير أكبر من الاول (Roger, 1998: 2)، كما يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون هذه المدة سنة واحدة والذي يقود إلى انخفاض في قسمة النقود الحقيقية، فضلاً عن انخفاض في الدخل الحقيقي للدولة والأفراد بشكل عام (Salih, 2015: 260)، يبرز ظهور التضخم وتزداد معدلاته خلال الظروف غير الطبيعية والاستثنائية التي تمر بها الدول وبشكل عام أبرز التغيرات التي تسبب معدل التضخم ترجع إلى ارتفاع المعروض النقدي خصوصاً عندما تزداد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن الجدير بالذكر أن معدل التضخم ليس من الضروري أن يكون ذو تأثير سالب فقد يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي إذا ما كان ضمن الحدود المقبولة (Szulczyk, 2014: 12)

وإن مفهوم التضخم يرتبط وفق آراء المدرسة النقدية وحتى الكينزية بالتغيرات التي تحدث في حجم عرض النقد، حيث تذهب المدرسة الكينزية إلى أن ارتفاع عرض النقد سوف يقود إلى ارتفاع مستمر في الناتج الحقيقي ومن ثم الدخل الحقيقي، وهذا ما يقود إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الزيادة في عرض النقد في المدى القصير، أما النقديون يؤكدون على العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النقد المعروض خصوصاً أن الارتفاع الذي حصل في المستوى العام للأسعار خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كان بسبب ارتفاع حجم المعروض النقدي ولكنهم رفضوا طرح الكينزيين فيما يتعلق ظهور الآثار الناتجة عن ارتفاع عرض النقد في الأمد القصير فقد أقرّوا بظهورها في الأمد الطويل بسبب تأثير سرعة دوران النقود في الأمد الطويل بالتطورات الحديثة الناتجة عن العمليات المصرفية (Najmaladin and Ahmed, 2012: 347)

ثالثاً. إجمالي الإنفاق الوطني: وإجمالي الإنفاق القومي هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) (World Bank, 2023)، ويعرف الإنفاق الاستهلاكي للأسر على أنه مجموع السلع الاستهلاكية والخدمات التي استخدمتها لأسر ويعد هذا المفهوم مفهوم مناسب لتحليل مستوى الرفاهية لأنه يأخذ بالحسبان السلع الاستهلاكية وكذلك الخدمات التي تكون في متناول اليد للأسر وتحقق رغباتهم واحتياجاتهم (منظمة العمل الدولية – المؤتمر السابع، 2003: 13)، أما الاستهلاك الحكومي يعرف بأنه جزء من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل كافة مستويات القطاع الحكومي من السلع والخدمات التي تقدم للجمهور من قبل الدولة، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأنه لا يشمل الإعانات والتحويلات الحكومية مثل الفوائد والتي تدفع للدين العام والرواتب، وعليه يمكن تعريفه بشكل أدق بأنه الاستهلاك الفعلي للحكومة، أي إنه سيقصر على الخدمات الكلية التي تفيد المجتمع بشكل إجمالي وليس على نطاق الفرد (مكيد ومعوشي، 2014: 119)، ومن الجدير بالذكر بأن الإنفاق الاستهلاكي بالعادة يكون له أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي في البلد لأن هذه الموارد ستذهب إلى قطاعات تعد قطاعات غير إنتاجية بطريقة مباشرة عليه سينخفض التوسع الاستثماري في المشاريع الاقتصادية الجديدة وهذا يقود إلى انخفاض في الميل الحدي للادخار وهذا ما يسمى بأثر بليز الذي ينص على الزيادة في حجم الضريبة لن يكون لها تأثير كبير وواضح على حجم الادخار لأنه سيذهب إلى النفقات أي سوف يكون هناك زحف في دالة الادخار على حساب دالة لاستهلاك (الجومرد، 1993: 312) أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) فيشمل تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف

المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية، وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال (World Bank, 2023).

رابعاً. الإيرادات النفطية: تعرف بأنها الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج (World Bank, 2023) كما تعرف بأنها الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدول المصدرة والمنتجة للنفط، وتتناسب حجم هذه العوائد النفطية طردياً مع ارتفاع سعر برميل النفط ومستوى الإنتاج ودرجة السيطرة، حيث تزداد العوائد النفطية مع اجتماع الأمور أعلاه (داود، ٢٠١٦: ١٣٤)، وبعبارة أخرى تتمثل العائدات النفطية بالمرودات النقدية التي تحصل عليها الدولة النفطية مقابل تصديرها للموارد الطبيعية وخصوصاً النفط وبما سعر النفط هو أحد العوامل المحددة للعائدات النفطية، فإن أي زيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة العائدات النفطية والعكس صحيح، وفي ظل وجود الدولة الريعية والتي يطلق عليها بعض الكتاب بدولة رصد التخصيصات، فإن الاعتماد فقط على العائدات النفطية سيزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن الاعتماد على العائدات النفطية التي تحتاج إلى المزيد من رؤوس الأموال بعدها صناعة كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل ستولد المزيد من البطالة وانخفاض دخول الأفراد ولكن من الممكن أيضاً ان توفر وفره مالية تعمل على رفع حجم الادخار فالنتيجة مرهونة بنوع الاقتصاد والسياسات المتبع فيه (الجبوري، 2017: 2).

يعاني الاقتصاد العراقي من مواطن ضعف هيكلية عميقة، فاحتياطات النفطية المثبتة في العراق والبالغة حوالي 143 مليار برميل والتي تعد ثالث احتياطي على مستوى العالم والتي تتميز بانخفاض استخراجها، ساهمت في ارتفاع نصيب الفرد من 1300 دولار سنة 2003 الى 6300 سنة 2013 بعد رفع حجم الانتاج، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن الاقتصاد العراقي مازال يعاني من فجوة بين حجم المصروفات والإيرادات ونقص في حجم المدخرات بسبب الأوضاع العسكرية والتقلبات السياسية والحاجة إلى إعادة اعمار ما تمخض عن الحروب والعمليات العسكرية بالإضافة لسد فجوة الاستثمارات الاجنبية، وبشكل عام أن رخاء العراق يعتمد على واردات القطاع النفطي واستخدمها في دعم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. (داود، ٢٠١٦: ١٣٤)

خامساً. مورد الغاز الطبيعي: إيرادات موارد الغاز الطبيعي هي الفرق بين قيمة إنتاج الغاز الطبيعي بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج (World Bank, 2023)، ويعد الغاز الطبيعي من أهم المصادر للطاقة وبصورها المتعددة كالميكانيكية والحرارية والكهربائية في قطاع النقل والصناعة والكهرباء، كما ويعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة التي تعد بديلة للنفط حيث يساهم بحوالي 25% من حجم الطاقة التي تستهلك حول العالم وذلك لكثرة المميزات الإيجابية التي تتمتع بها حيث يعد من أنظف الوقود والأكثر أماناً والأقل إصداراً للتلوث بالانبعاثات عند مقارنته مع حجم الانبعاثات الصادرة من الوقود الاحفوري، وهذا يجعله من أهم المصادر التي تصدر البدائل للنفط الخام في المستقبل، أما في العراق فإنه يحظى حالياً باهتمام واسع لعدّه بديل متاح ومورد مهم طبيعي بالإمكان أن يحقق الاكتفاء الذاتي للدولة وسد الحاجة المحلية الى جانب إمكانية تصديره والاستفادة من وارداته للدولة على اعتبار أن العراق يمتلك كل المقومات الاقتصادية والجغرافية لتطوير هذه الصناعة وتحقيق تقدم في هذا الجانب، ومن الجدير بالذكر أن صناعة الغاز في العراق لها وضع خاص فبالرغم

من امتلاك العراق ثروة ضخمة من مورد الغاز الطبيعي إلا أنها تهدر وتحترق في الجوفي الحقول النفطية بواسطة المشاعل وبكميات كبيرة جداً، إلى جانب المشاكل الكثيرة التي يعانيه وبشكل مستمر هذا القطاع المهم (عبد الله، 2021: 571)

سادساً. الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع: هو نموذج إحصائي يستخدم لتحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر، حيث يعتمد أحد المتغيرات على المتغيرات الأخرى، ويستخدم النموذج بشكل شائع في الاقتصاد القياسي لبحث بيانات السلاسل الزمنية، كما يحدد نموذج ARDL أن المتغير التابع لا يتأثر فقط بالقيم المتأخرة الخاصة به (الانحدار الذاتي)، ولكن أيضاً بالقيم المتأخرة للمتغيرات الأخرى في النموذج (التأخر الموزع). يمكن تحديد ترتيب التأخر في نموذج ARDL باستخدام التقنيات الإحصائية مثل معيار معلومات Akaike (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian (SBC)، كما إن هذا النموذج يقوم على جمع مفهوم الانحدار الذاتي والإبطاء الزمني بهدف تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل (Hanuda and others, 2013: 62).

إن نهج اختبار الحدود وفق الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع للتكامل المشترك يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وكذلك معامل تصحيح الخطأ لمعرفة العلاقة في الأجل القصير عبر المقارنة بين القيم الحرجة التي طورها Pesaran، والتي تنطبق على العينات ذات الحجم الكبير والتي تم إعادة صياغتها من قبل Narayan بهدف استيعاب دراسات ذات العينة الصغيرة، وتمثل القيم الحرجة بالحد الأعلى والحد الأدنى لـ $I(0)$ ، $I(1)$ على التوالي، ومن أجل معرفة إذا ما كان النموذج الذي تم تقديره يتضمن اتجاه مشترك أو لا يجب أن نلاحظ قيمة F المحتسبة فإذا كانت قيمتها الإحصائية أعلى من الحد الأدنى والأعلى، يقال هناك علاقة توازنه في المدى الطويل بين المتغيرات الدراسات، أما إذا كانت أصغر من الحد الأدنى، عندها يقال ليس هناك علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، أي إن القرار بشأن وجود أو عدم وجود التكامل المشترك تعتمد على قيمة الإحصائية ووقوعها بين القيم الحرجة (Yahaya and other, 2015: 11)

إن هذا النموذج يتميز بعدد من المميزات يمكن إيجاز أهمها بإمكانية استخدامها من دون الاعتماد على مراحل استقرار السلسلة سواء في الفراق أو المستوى كما يعطي الحرية في اختيار عدد الإبطاءات وبشكل تلقائي من أجل الحصول على نتائج أفضل في النموذج الذي تم تقديره مع إمكانية دمج الاجلان الطويل والقصير معاً في نموذج واحد وهذا ما لا يمكن القيام به في نماذج أخرى (Majid, 2008: 67)

سابعاً. اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test): اختبار ديكي فولر، المعروف أيضاً باسم اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)، هو اختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية ثابتة أو غير ثابتة. تم تطويره من قبل الاقتصاديين ديفيد ديكي وواين فولر في عام 1979، يتضمن اختبار ديكي فولر تقدير نموذج الانحدار الذاتي للسلسلة الزمنية واختبار الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية حيث تتم مقارنة القيمة الإحصائية للاختبار مع القيمة الحرجة فإذا كانت القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة نقبل بالفرضية الصفرية إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة، يتم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونقبل بالفرضية البديلة، وتعد السلسلة الزمنية ثابتة (Gujarati, 2013: 222)

ثامناً. اختبار فليبس بيرون (Phillips-Perron Unit Root Test): يعتمد اختبار Phillips-Perron على نفس النموذج الإحصائي الأساسي الذي يعتمد عليه اختبار

Dickey-Fuller، ولكنه يستخدم إحصائية اختبار معدلة لتصحيح الارتباط الذاتي في السلسلة الزمنية، وهذا يجعلها أكثر قوة للارتباط التسلسلي وعدم التجانس في البيانات، ويسمح بتطبيقه على نطاق أوسع في السلاسل الزمنية، ووفق هذا الاختبار فإن الفرضية تنص على وجود جذر وحدة في حين الفرضية البديلة تنص على أن السلسلة ثابتة وليس فيها جذر وحدة ويتم حساب إحصائية الاختبار باستخدام انحدار الفرق الأول للسلسلة الزمنية عن قيمتها المتأخرة، وتوزيعها غير القياسي، وبشكل عام يستخدم هذا الاختبار في فحص السلاسل الزمنية المالية مثل أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وميزته الرئيسية على اختبار ديكي فولر هي أنه يمكن استخدامه مع السلاسل الزمنية التي لها ديناميكيات أكثر تعقيداً، مثل السلاسل ذات الأنماط الموسمية والفواصل الهيكلية (Enders, 2010: 64).

المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد على حجم الادخار المحلي في العراق

إن النموذج الذي تم اعتماده قائم على معادلة الانحدار بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالإيرادات النفطية، إيرادات مورد الغاز، معدل التضخم واجمالي الانفاق الوطني، كمتغيرات مستقلة واجمالي الادخار المحلي كمتغير معتمد، فضلاً عن المتغير العشوائي والمتمثل بجميع المتغيرات التي لم يتم إدخالها في النموذج ولها تأثير على المتغير المعتمد وقياسياً يمكن التعبير عنها كما يأتي:

$$SAV_t = B_0 + B_1 ORE + B_2 NSP + B_3 GRE + B_4 INF + \varepsilon_t$$

حيث إن SAV_t اجمالي الادخار المحلي، ORE إيرادات المورد النفطي، NSP اجمالي الانفاق الوطني، INF معدل التضخم، GRE ايراد مورد الغاز، ε_t المتغير العشوائي، وتم قياس النموذج بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات الاقتصاد العراقي والجدول الآتي يلخص المعلومات الإحصائية لكل متغيرات البحث.

الجدول (1): الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	Observations	Mean	Media	Std. Dev.	Jarque-Ber
SAV	32	43.95804	43.14856	16.86602	7.589086
ORE	32	43.30454	44.20877	13.60349	0.466765
NSP	32	80.05210	79.43895	14.48588	1.800633
GRE	32	0.240731	0.214369	0.133253	18.57066
INF	32	53.18945	9.725689	109.0999	82.31376

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "Eviews 12"
 أولاً. اختبارات الاستقرار: قبل الشروع في تطبيق نموذج لابد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية وسنعمد على اختبار انهما Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron وكما يأتي:

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test					
Variables	No Trend		Trend		Rank
SAV	$\frac{-8.129953}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-8.552592}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
ORE	$\frac{-7.322960}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-7.635982}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
NSP	$\frac{-7.717832}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-7.702205}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
GRE	$\frac{-3.644221}{(-2.971853)}$	0.0111	$\frac{-3.513100}{(-3.580622)}$	0.0057	I(1)
INF	$\frac{-5.251355}{(-2.963972)}$	0.0060	$\frac{-5.168179}{(-3.568379)}$	0.0298	I(1)
Phillips-Perron Unit Root Test					
SAV	$\frac{-7.709413}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-8.244069}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
ORE	$\frac{-8.457211}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-14.57154}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
NSP	$\frac{-9.143037}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-12.73042}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
GRE	$\frac{-7.415933}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-7.118931}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)
INF	$\frac{-8.211304}{(-2.963972)}$	0.0000	$\frac{-8.839114}{(-3.568379)}$	0.0000	I(1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12

يتضح من الجدول رقم (2) أعلاه أن كل متغيرات البحث تستقر بعد أخذ الفرق الأول وفق معيار Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron، حيث عند مقارنة قيمة t المحتسبة مع قيمة t الجدولية المحصورة بين الاقواس نجد أن قيمة t المحتسبة أكبر وعند مستوى معنوية أكبر من 5% سواء بتضمين ثابت واتجاه او فقط ثابت، عليه سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة بين المتغيرات.

ثانياً. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

الجدول (3): يوضح فترة الابطاء المثلى وفق نموذج ARDL

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: SAV						
Sample: 1 32						
Included observations: 28						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
626	-7.411973	2.243712	3.385602	2.592799	0.996462	ARDL(3, 4, 4, 4, 4)
1	-7.392172	2.313727	3.503195	2.677359	0.995289	ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
1251	-12.492755	2.535197	3.629508	2.869739	0.995931	ARDL(2, 4, 4, 4, 4)
2	-26.717931	3.622709	4.764599	3.971796	0.985950	ARDL(4, 4, 4, 4, 3)
1252	-30.818154	3.772725	4.819457	4.092722	0.987446	ARDL(2, 4, 4, 4, 3)
627	-30.395106	3.813936	4.908247	4.148478	0.985384	ARDL(3, 4, 4, 4, 3)
3	-33.457447	4.032675	5.126986	4.367217	0.981810	ARDL(4, 4, 4, 4, 2)
126	-36.268016	4.304858	5.446748	4.653945	0.972208	ARDL(4, 3, 4, 4, 4)
128	-39.552363	4.396597	5.443329	4.716594	0.976573	ARDL(4, 3, 4, 4, 2)
127	-39.532922	4.466637	5.560948	4.801179	0.971927	ARDL(4, 3, 4, 4, 3)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12.

يوضح الجدول رقم (3) أن معيار Akaike يختار النموذج ذو الرتبة (3,4,4,4,4) والذي يعد أفضل فترة تخلف من بين عشرون نموذج وفترة الابطاء هذه هي التي يتم الاعتماد عليها في نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع.

ثالثاً. اختبار الحدود:

الجدول (4): اختبار الحدود وفق نموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	61.28486	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12.

يوضح الجدول رقم (4) ان قيمة F-Bounds Test تشير إلى وجود العلاقة في الأمد الطويل بين متغيرات البحث لأن قيمة F الإحصائية المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى المعنوية المقبولة اقتصادياً عليه سنقوم برفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغيرات البحث.

رابعاً. اختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل:

الجدول (5): علاقة طويلة وقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL

ARDL Long Run				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ORE	0.538281	0.023500	-22.90581	0.0000
NSP	-1.230295	0.022725	-54.13762	0.0000
INF	-0.163114	0.004045	40.32107	0.0000
GRE	19.41034	2.824649	-6.871771	0.0023
C	164.0056	2.350234	69.78266	0.0000
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAV(-1))	0.664971	0.037194	17.87852	0.0001
D(SAV(-2))	0.069744	0.015911	4.383353	0.0118
D(ORE)	0.113884	0.017257	6.599404	0.0027
D(ORE(-1))	0.852854	0.049785	17.13080	0.0001
D(ORE(-2))	0.847985	0.043501	19.49362	0.0000
D(ORE(-3))	0.425921	0.028033	15.19347	0.0001
D(NSP)	-0.670279	0.012850	-52.16074	0.0000
D(NSP(-1))	1.252421	0.063505	19.72167	0.0000
D(NSP(-2))	0.868717	0.040966	21.20595	0.0000
D(NSP(-3))	0.388076	0.019898	19.50353	0.0000
D(INF)	0.033360	0.005549	6.012040	0.0039
D(INF(-1))	-0.222212	0.009888	-22.47237	0.0000
D(INF(-2))	-0.033077	0.006995	-4.728946	0.0091
D(INF(-3))	-0.062708	0.004154	-15.09523	0.0001
D(GRE)	2.169475	1.915312	1.132700	0.3206
D(GRE(-1))	73.54457	4.328311	16.99152	0.0001
D(GRE(-2))	36.56672	3.282326	11.14049	0.0004
D(GRE(-3))	-20.56613	2.306761	-8.915585	0.0009
CointEq(-1)*	-0.2014795	0.007004	-28.76362	0.0000
R-squared	0.998943	Mean dependent var		-1.144141
Adjusted R-squared	0.996828	S.D. dependent var		9.873980
S.E. of regression	0.556140	Akaike info criterion		1.886570
Sum squared resid	2.783625	Schwarz criterion		2.790565
Log likelihood	-7.411973	Hannan-Quinn criter		2.162930
Durbin-Watson stat	2.974367			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12.

يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك تأثير سلبي لكل من التضخم واجمالي الإنفاق الوطني على حجم الادخار في العراق يقابله أثر إيجابي لواردات النفط والغاز وإن هذا الأثر الإيجابي يمكن أن يكون بعده طرق لعل أهمها هو كسب العملة الصعبة والتي يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، بما في ذلك الآلات والمعدات، وهذا سوف يساعد على زيادة الإنتاجية والكفاءة في الاقتصاد المحلي، كما يمكن أن يكون لواردات النفط والغاز تأثير إيجابي على إجمالي المدخرات المحلية في العراق بطرق عدة. أولاً، عندما يصدر العراق النفط والغاز، فإنه يكسب العملات الأجنبية، والتي يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، بما في ذلك الآلات والمعدات، مما يمكن أن يساعد على زيادة الإنتاجية والكفاءة في الاقتصاد المحلي، كما إن استخدام عائدات صادرات النفط والغاز للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق والجسور ومحطات الطاقة، يمكن أن يخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي رفع مستوى المدخرات المحلية فضلاً عن إمكانية خلق فرص لريادة وتطوير الأعمال الصغيرة وخلق فرص العمل تؤدي إلى رفع مستويات المدخرات المحلية.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن التضخم له تأثير سلبي على حجم المدخرات في العراق حيث يشير التضخم إلى الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد بمرور الوقت. وعندما يكون التضخم مرتفعاً، ستتخفف القوة الشرائية للنقود، مما يعني أن نفس المبلغ من المال يمكنه شراء سلع وخدمات أقل من ذي قبل. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة المدخرات مع مرور الوقت، لأن الأموال التي يتم توفيرها اليوم قد لا تكون ذات قيمة كبيرة في المستقبل، ومن الجدير بالذكر أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي شهده العراق خلال الفترات السابقة ساهم في ارتفاع مستويات التضخم، فقد بلغ التضخم في العراق حوالي 5.7٪ في عام 2020 وفقاً للبنك الدولي وبالرغم من أنه منخفض نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة ولكنه لا يزال كبيراً، وهذا يعني أن قيمة المدخرات في العراق يمكن أن تنخفض بنحو 5.7٪ سنوياً بسبب التضخم وهذا ما يجعل الناس يثنون عن الادخار وبالتالي انخفاض إجمالي الادخار الوطني.

يعد الإنفاق القومي الإجمالي والمدخرات المحلية هما مؤشران رئيسيان يعكسان الصحة الاقتصادية للبلد في العراق، وهناك أدلة كثيرة تشير إلى أن الإنفاق القومي الإجمالي قد يكون له تأثير سلبي على حجم المدخرات المحلية وأحد أسباب ذلك هو أن المستويات المرتفعة من الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤدي إلى التضخم، مما قد يقلل من القوة الشرائية للمواطنين ويردعهم عن الادخار وهذا يعتبر أثر غير مباشر بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإنفاق الحكومي أيضاً أن يزاحم الاستثمار الخاص، مما قد يقلل من الفرص المتاحة للأفراد والشركات للادخار والاستثمار، وثمة عامل آخر قد يسهم في التأثير السلبي للإنفاق الوطني الإجمالي على المدخرات المحلية في العراق، وهو اعتماد البلاد الشديد على صادرات النفط. يمكن أن يؤدي تقلب أسعار النفط إلى تقلبات في الإيرادات الحكومية، مما قد يجعل من الصعب الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومواتية للادخار والاستثمار، علاوة على ذلك، ساهم عدم الاستقرار السياسي والصراع في العراق أيضاً في خلق بيئة اقتصادية مليئة بالتحديات قد تثبط الادخار. قد يكون الناس أكثر ميلاً لإنفاق أموالهم على الاحتياجات الفورية، مثل الضروريات الأساسية والسلامة، بدلاً من الادخار للمستقبل.

تظهر قيمة تصحيح الخطأ في الجدول الثاني سالبة ومعنوية بقيمة 0.2 ويفسر ذلك بأن 20% من الأخطاء خلال المدة السابقة سوف يتم تصحيحها وتعود الى التوازن خلال خمسة سنوات تقريبا، كما تبين قيمة R-squared انه هناك ارتباط قوي جدا بين حجم المدخرات المحلية من جهة ومعدل التضخم واجمالي الانفاق الوطني وايرادات الموارد النفطية والغاز من جهة أخرى، كما تشير قيمة Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء النموذج لوقوع قيمته في منطقة القبول. **خامساً. الاختبارات التشخيصية:**

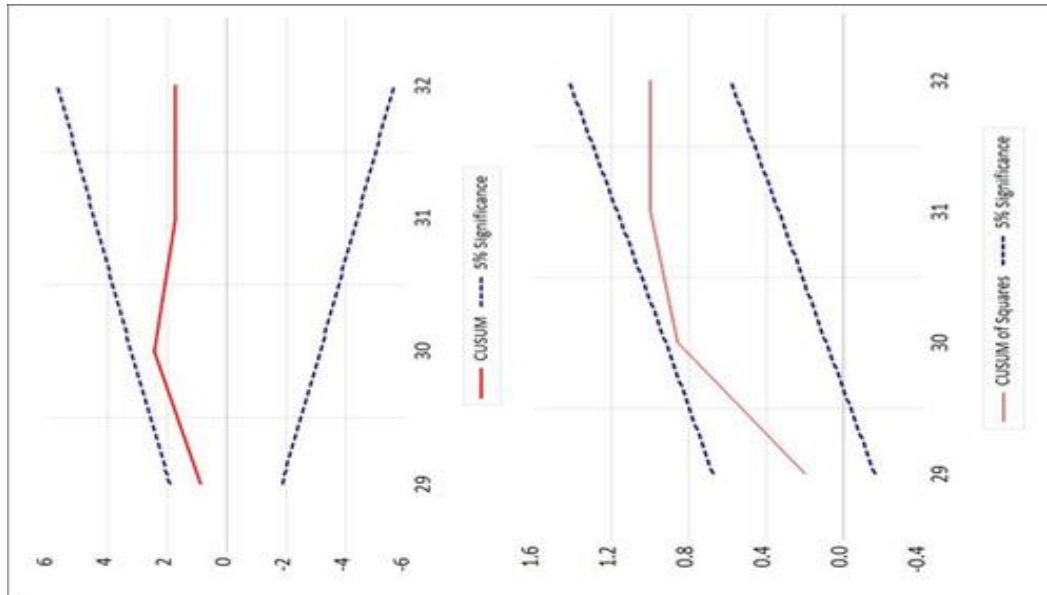
الجدول (6): الاختبارات التشخيصية

Tests	F	Pro.
Jarque-Bera test	4.059073	0.1313
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	1.991168	0.3343
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.255876	0.9855

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضح الجدول رقم (6) أن النموذج القياسي المتبع خالي من المشاكل القياسية فقد بلغت قيمة جاك بيرا 4.05 باحتمالية أكبر من 5% وهذا يعني خلو النموذج من التوزيع غير الطبيعي للبيانات، كما بلغت قيمة اختبار LM 1.99 بمستوى معنوية أيضا أكبر من 5% بالتالي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.

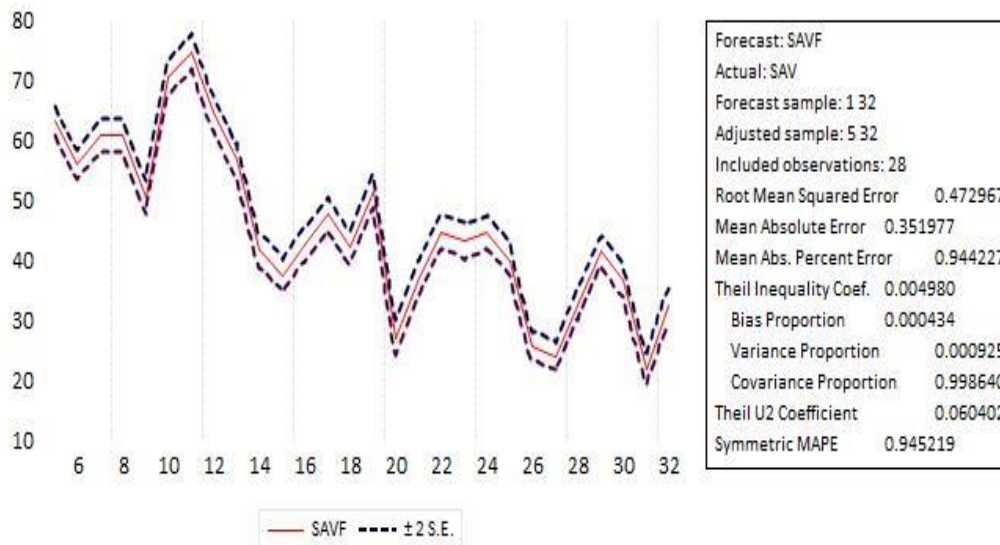
سادساً. اختبار الاستقرار الهيكلي وفق CUSUM وCUSUM Of Sq: من أجل التأكد من أن النموذج ليس فيه أي تغيرات هيكلية وإن المتغيرات منسجمة في المدى البعيد مع التقديرات في المدى القصير والشكل التالي يحقق الاختبار حيث يتضح أن الشكل أدناه أن الخط المستقيم البياني معنوي عند الحد المقبول اقتصاديا 5% ويقع داخل الحدود الحرجة سواء لاختبار CUSUM وCUSUM Of Sq، عليه المعلمات التي تم تقديرها خلال مدة البحث مستقرة هيكلية.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12

الشكل (1): المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وCUSUM Of Sq

سابعاً. اختبار الأداء التنبؤي: يتم تقدير نموذج ARDL بناء على البيانات التاريخية ويستخدم للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير (المتغيرات) التابعة بناء على القيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقل. تستند القيم المتوقعة إلى المعاملات المقدرة لنموذج ARDL والقيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقلة، والشكل رقم (2) يوضح لنا أن الانموذج لديه قدرة على التنبؤ حيث ظهر معامل ثابت بقيمة تقل عن الواحد الصحيح الى جانب ظهور نسبة التحيز بقيمة قريبة جداً من الصفر وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج التقديري لبناء سياسات اقتصادية ملائمة.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews12.

الشكل (2): الأداء التنبؤي للنموذج المقدر

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث (الإيرادات النفطية والغاز وجمالي الانفاق والتضخم من جهة وحجم الادخار من جهة أخرى) عليه سنرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات البحث.
2. تشير النتائج إلى التأثير السلبي لمعدل التضخم على حجم الادخار المحلي في العراق لأن التضخم سوف يقلل من قيمة المدخرات مع مرور الوقت ويجعل من الصعب على الناس الحفاظ على مستوى معيشتهم في التقاعد.
3. تشير النتائج إلى الأثر السلبي لأجمالي الانفاق الوطني على حجم الادخارات لأن الانفاق ممكن أن يزاحم الاستثمار الخاص ومن ثم يقلل من الفرص المتاحة للأفراد والشرابات على الادخار.
4. هناك أثر إيجابي لكل من واردات النفط والغاز لزيادة حجم المدخرات المحلية بشكل خاص إذا ما تم ادارتها بشكل فعال واستثمارها في البنية التحتية ورأس المال البشري فإنها ستؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام ومستويات أعلى من المدخرات المحلية.

5. معامل تصحيح الخطأ يوضح إمكانية الوصول التوازن من المدى القصير إلى المدى البعيد بمدة تقترب من الخمسة سنوات تقريبا

ثانياً: المقترحات

1. معالجة مشكلة التضخم، حيث تحتاج الحكومة العراقية والبنك المركزي إلى اتخاذ خطوات للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، والتي يمكن أن تساعد في حماية قيمة المدخرات في البلاد.
2. زيادة الاستثمار والانفاق الحكومي في التعليم لأنه أحد أهم العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، ومن خلال الاستثمار في التعليم، يمكن للحكومات أن تساعد في خلق قوة عاملة أكثر مهارة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة المدخرات كما يمكن للحكومة تنفيذ السياسات الضريبية التي تشجع على الادخار وتحفز الأفراد والشركات على توفير المال، على سبيل المثال، يمكن أن تشجع الخصومات الضريبية للمساهمات في حسابات التقاعد الناس على الادخار للمستقبل، كما يمكن لخفض الانفاق الحكومي أن يساعد في زيادة إجمالي المدخرات المحلية. عندما تنفق الحكومة أقل، يمكنها تقليل مقدار الأموال التي تحتاجها للاقتراض، مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة والمزيد من الأموال المتاحة للادخار.

3. للاستفادة من التدفقات المالية المتأتية من واردات النفط والغاز لابد إنشاء صندوق الثروة السيادية، حيث تمثل إحدى الطرق الفعالة للاستفادة من عائدات النفط والغاز في إنشاء صندوق الثروة السيادية.
4. يمكن للحكومة تشجيع الادخار الخاص من خلال تقديم حوافز ضريبية للأفراد والشركات التي تدخر جزءاً من دخلها أو أرباحها، يمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء حسابات توفير ذات مزايا ضريبية أو أدوات استثمارية.

5. تطوير الصناعات المحلية لأنها تعد إحدى أهم طرق لزيادة المدخرات المحلية في الاستثمار في تطوير الصناعات المحلية، من خلال القيام بذلك، حيث يمكن للبلاد تقليل اعتمادها على السلع والخدمات المستوردة، والتي يمكن أن تساعد في توفير احتياطات النقد الأجنبي، علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تطوير الصناعات المحلية إلى خلق فرص عمل وزيادة الثروة الإجمالية للبلاد، مما قد يؤدي إلى زيادة المدخرات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. بلول، بن سعد، (2020)، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الأول.
2. الجبوري، حامد عبد الحسين، (2017)، العائدات النفطية والضرائب وجهان لعملة واحدة، <http://fcds.com/economical/720>
3. الجومرد اثيل عبد الجبار ومفيد ذنون يونس، (1993)، معدلات الادخار في الدول النامية وعوائد الضرائب، اختبار الفرضية بليز، مجلة تنمية الرافدين، العدد أربعون، العراق
4. داود، تغريد سلمان، (2016)، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، جامعة بابل.
5. عبد الله، زياد فاضل، (2021)، ابعاد صناعة الغاز بالعراق، مجلة الجامعة العراقية، المجلد الأول، العدد الثامن والخمسون، العراق.

6. مكيد علي وعماد معوشي، (٢٠١٤)، بحث قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد الرابع، العدد السادس، الجزائر.

7. منظمة العمل الدولية، (2013)، المؤتمر السابع

<http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/rgmeet/index.htm>

8. وهيبة، سويسي، (2014)، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Enders, W., 2010, Applied Econometric Time Series, New York, John Wiley.
2. Gujarati, Damodar, 2013, Econometrics by Example, The Mc Graw Hill Companies, Inc., New York, USA.
3. Hanuda, Sulkova, Gazda and Horvath, 2013, Ardl Investment Model of Tunisia, Theoretical and Applied Economics, No.2(579)
4. Majid, Shabri Abd, 2008, Dose Financial Development Matter for Economic Growth in Malaysia an ARDL Bound Testing Approach, Vol 29, No.1, 61-82.
5. Najmaldin, K. Hameed, A. & Ahmed, T. 2012, Economic inflation and analysis of the casual relationship between inflation and money supply in Iraq for the period 1985-2008" Alkut Journal for the economics and the management science, Vol. 1, Issue 6, pp. 335-361.
6. Roger Scott, 1998, Core Inflation: Concepts, Uses and Measurement, Reserve Bank of New Zealand, SSRN Electronic Journal, Discussion Paper No. G98/9
7. Salih, M. 2015, Money supply and its impact on inflation an analytical study on the Iraqi economy, AL dananeer Journal, Issue 7, pp. 257-279.
8. Szulczyk, Kenneth R. 2014, Money Banking and International Finance, Second Edition Kenneth R. Szulczyk.
9. World Bank Data Set, 2023, Indicators, www.data.worldbank.org/indicaor.
10. Yahaya Yakubu, Salisu Baba Manu and Umar Bala, 2015, Electricity Supply and Manufacturing Output in Nigeria: Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.17